الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسة المتبعة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويُطلب من اللجنة أن تبدي آراءها بشأن النقاط المطروحة للمناقشة المبينة في الفرع السادس من هذا التقرير.

* E/CN.3/2017/1.

130117 090117 16-22231 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا – مقدمة

١ – إن اللجنة الإحصائية، في مقررها ١٠٥/٤٧ الذي اتخذته في دورتها السابعة والأربعين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر E/2016/24، الفصل الأول – باء):

(أ) رحَّبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2016/7)، وأعربت عن تقديرها لما يضطلع به أعضاء هذا الفريق العامل واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والبلدان من أنشطة لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامج عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام ٢٠١٦؛

(ب) أعربت عن تقديرها لإحراز تقدم في حلِّ المسائل البحثية المتصلة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولاحظت ظهور بعض المسائل المفاهيمية التي تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الفريق العامل إبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في معالجة هذه المسائل، آخذا في الاعتبار التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأطر قياس التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) أعربت عن تقديرها للتوجيهات المقدمة بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك إنجاز عدد من الكتيبات والأدلة والمبادئ التوجيهية ستُيسِّر تنفيذ هذا النظام والإحصاءات الداعمة له، وحثت الفريق العامل على مواصلة إعطاء الأولوية لتقديم توجيهات عملية بشأن المسائل التي من شأنها تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(د) رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن القلق إزاء الانخفاض النسبي في مستوى الامتثال للحد الأدنى المطلوب من البيانات وحثت البلدان على وضع بيانات مصدرية أساسية لتجميع الحسابات القومية التي هي ذات صلة بالسياسات العامة وتفي بالغرض، وفي هذا الصدد دعت الوكالات العالمية والإقليمية إلى توفير برنامج مستهدف وممول ومنسق بشأن الإحصاءات المتكاملة للأسر المعيشية والأعمال التجارية، لدعم تجميع الحسابات القومية؛

(هـ) سلمت باحتياجات البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا، لمواصلة بناء القدرات الإحصائية من أجل تنفيذ الحسابات القومية، استنادا إلى برنامج متكامل للإحصاءات يستخدم إحصاءات من مصادر متعددة وبطرائق متعددة؛

(و) لاحظت التقدم الذي أحرزته مبادرة آلية نقل بيانات الحسابات القومية بنظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وسلَّمت بأن تنفيذ مبادرة تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والوصفية من جانب البلدان سيُيسِّر نقل البيانات، مما سيُقلِّل إلى حد كبير من عبء الاستجابة في تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

٢ - ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير استعراض عام لتقدم العمل بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية، لا سيما نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والتقدم المحرز في برنامج البحوث بشأن المسائل العملية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وآخر المستجدات بشأن وضع الصيغ النهائية للمنشورات الداعمة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد في الفرع الثالث من التقرير استعراض عام لما يضطلع به أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأعضاء اللجان الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. وأما الفرع الرابع فيتضمن معلومات محدَّثة عن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. ويرد في الفرع الخامس عرض للتقدم المحرز في تنسيق جمع البيانات وأنشطة تبادل البيانات. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السادس.

ثانيا - توجيهات بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية

ألف - تقرير عن اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

٣ - عقد فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية اجتماعه العاشر في باريس في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع النظر في تقديم توجيهات بشأن مسائل من قبيل المعالجة المحاسبية للمعاشات التقاعدية؛ والعولمة، بما في ذلك قياس الإنتاج العالمي وسلاسل القيمة العالمية في الاقتصاد العالمي المترابط؛ والوحدات الإحصائية؛ والاقتصاد الرقمي؛ واستخدام البيانات الضخمة لزيادة إتاحة الحسابات القومية وإصدارها في الوقت المناسب؛ وقياس الخدمات المالية.

٤ - ومع التركيز على المسائل المتعلقة بالتنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتقديم إيضاحات بشأنه وتفسيره، ناقش فريق الخبراء الاستشاري مسائل ناشئة تتجاوز نطاق توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسلم فريق الخبراء بأن إيجاد حل لمسائل من هذا القبيل قد يستغرق وقتا طويلا، وينبغي إنشاء آليات لذلك بالتنسيق مع أفرقة الخبراء في المجالات الإحصائية الأخرى ذات الصلة، مثل إحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والتصنيفات، وسجلات الأعمال التجارية). ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري عدم وجود رغبة في الوقت الحالي في إدخال تغييرات على نظام الحسابات القومية، وأقر بأن اتخاذ قرار تحديث نظام الحسابات القومية باتباع خطوات تدريجية بدلا من تغييرات متزامنة متعددة يستلزم إجراء بتقييم على أساس كل حالة على حدة. ويمكن الاطلاع على استنتاجات الاجتماع من خلال الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2016/Conclusions.pdf.

٥ - ويرد أدناه بيان مفصل لمواضيع ذات أهمية خاصة لتجميع الحسابات القومية ناقشها فريق الخبراء الاستشاري وتشمل هذه المواضيع الاقتصاد الرقمي، والعولمة، والتنسيق مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التابعتين لصندوق النقد الدولي.

الاقتصاد الرقمي

٦ - ولدت تكنولوجيا المعلومات فيضا من المنتجات والعمليات وقنوات التسويق الجديدة. ويتيح الإنترنت أيضا ظهور سلع وخدمات جديدة وتطورها، مثل برمجيات تكنولوجيا المعلومات ذات المصدر المفتوح والقائمة على الحوسبة السحابية، وتوفير الخدمات المجانية، وجمع البيانات الضخمة وتحليلها، وظهور نماذج تجارية جديدة، مثل تبادل الخدمات بين الأقران من صغار مقدمي الخدمات[(١)].

٧ - وهذا يشكل تحديا أمام تجميع الحسابات القومية، إذ إن الخدمات المجانية والصغيرة الحجم الموفرة قد لا ترصدها نظم التقارير الإحصائية. وعلاوة على ذلك، بالرغم من إمكانية الحصر الدقيق لإنتاج السلع والخدمات وتصديرها عن طريق الإنترنت بإجراء دراسة استقصائية لدى الشركات المتخصصة في هذه الأنشطة، من الأصعب تقييم استهلاك هذه

(١) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر Ahmad, N. and P. Schreyer (2016), "Measuring GDP in a Digitalized Economy", OECD Statistics Working Papers, No. 2016/07, OECD Publishing, Paris، وهو متاح على الرابط http://dx.doi.org/10.1787/5jlwqd81d09r-en.

السلع والخدمات وورداتها، لأن أي أسرة معيشية من أي بلد يمكن أن تكون معنية. وللنقص المحتمل في تقدير استهلاك الأسر المعيشية من السلع والخدمات عن طريق الإنترنت جانبان، فمن جهة يصعب أكثر معرفة هذه المعاملات؛ ومن جهة أخرى، عند معرفتها، يمكن أن تكون أسعار الخدمات ذات الصلة منخفضة (أو أن تكون حتى مجانية) نظرا للإعلان على الإنترنت.

٨ - وعلى الرغم من الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية فعال فيما يتعلق بحصر الاقتصاد الرقمي، قد توجد مشاكل في قياس بعض المعاملات وتحديد أسعار المعاملات وأحجامها. واتفق على أن الحاجة تدعو إلى بلورة مزيد من التوجيهات بشأن تسجيل وقياس الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي في الحسابات القومية. واعتُبر من المفيد تقدير الأثر المحتمل لتوفير خدمات مجانية شتى عن طريق الإنترنت، وإن كان ذلك خارج نطاق الإطار المركزي للحسابات القومية.

العولمة

٩ - أوجدت العولمة الاقتصادية فرصا جديدة للمؤسسات التجارية لتنظِّم سلاسل إنتاجها بمزيد من الكفاءة. وقد تؤدي الترتيبات التجارية الجديدة إلى قدر أكبر من التقلب في تطور الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في الاقتصادات الأصغر حجما. وهذا يؤدي إلى زيادة تعقيد تجميع الإحصاءات الاقتصادية إذ يصعب أكثر تصنيف الأنشطة الإنتاجية على أساس كل بلد على حدة. ولذلك، قد يتأثر قياس المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي. ويقتضي التصدي لهذه التطورات مزيدا من التعاون عبر الحدود، بما يشمل تبادل البيانات، في سبيل التوصل إلى اتساق عملية تسجيل تلك البيانات.

١٠ - وفي دليل قياس الإنتاج العالمي[٢]، تعرض اللجنة الاقتصادية لأوروبا توجيهات عملية مفصلة خاصة بمجمعي الحسابات القومية بشأن تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ المتصلة بالإنتاج العالمي. ويتضمن الدليل أيضا استعراضا لبعض المسائل المفاهيمية المرتبطة بظواهر العولمة الناشئة التي لا تعالج معالجة جيدة في المعايير الدولية الحالية. ويبرز الدليل الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث وتبادل الخبرات بشأن أساليب جمع البيانات وتجميعها فيما يتعلق بترتيبات الإنتاج العالمي، وبخاصة إحصاء منتجي البضائع بدون مصانع، وتحديد المواصفات الدولية، وتبادل البيانات الاقتصادية وتبادل البيانات.

(٢) متاح على الرابط التالي: www.unece.org:8080/index.php?id=42106&L=0.

١١ - ولهذا الغرض، يتم حاليا تنفيذ ثلاث مبادرات في إطار من التعاون الوثيق، وهذه المبادرات هي مشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة للبحوث في تحليل المدخلات والمخرجات الرامي إلى كفالة الإصدار السنوي لجداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين البلدان في الاتحاد الأوروبي، والإصدار الخماسي لجداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات المشتركة بين البلدان في الاتحاد الأوروبي؛ ومشروع التجارة في القيمة المضافة الذي يهدف إلى وضع تقديرات التجارة في القيمة المضافة عن طريق بناء جداول المدخلات والمخرجات العالمية بحيث تعكس الطابع العالمي المتزايد للإنتاج، الذي تحركه سلاسل القيمة العالمية؛ ودليل حسابات سلاسل القيمة العالمية: الحسابات القومية الموسعة والإحصاءات التجارية المتكاملة، الذي يقوم بإعداده فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والذي سيكون بمثابة إطار قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

لجنة ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة

١٢ - سلم الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بأن جملة من المسائل تتطلب التنسيق الوثيق بينه وبين اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التابعتين لصندوق النقد الدولي من أجل وضع توصيات متسقة بشأن قضايا تندرج في جميع هذه المجالات من مجالات الاقتصاد الكلي. ومن بين هذه المسائل، على سبيل المثال، تسجيل الفائدة السلبية، وتجميع البيانات عن الكيانات ذات الأغراض الخاصة في إحصاءات القطاع الخارجي، ومعالجة الاقتصاد الرقمي، وتقدير خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر حسب أسعار الفائدة السلبية، وتمييز خدمات الاتصالات عن الخدمات المالية في القيام بالمعاملات النقدية باستخدام الهواتف المحمولة، ووضع إحصاءات الميزانيات العمومية لتقييم المخاطر المالية الناشئة عن الشركات العامة. ويرد مزيد من المعلومات عن أحدث اجتماعات لجنتي صندوق النقد الدولي في الفرع الرابع من ملحق هذا التقرير، الذي هو عبارة عن ورقة معلومات أساسية يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents.

باء - برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية

١٣ - ترد في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قائمة بالمسائل البحثية التي نشأت خلال عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والتي تتطلب النظر فيها بقدر أكبر من الإسهاب مما تيسّر خلال عملية التحديث. ويتضمن الموقع الشبكي للفريق العامل، الذي تستضيفه شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في

الأمانة العامة، صفحة شبكية مخصصة لبرنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية تعرض قائمة بالمسائل البحثية. ويجري تحديثها بإضافة البنود الجديدة التي تظهر والتوصيات بشأن البنود الحالية على نحو ما يتم الاتفاق عليه. وتركز القضايا الحالية التي ينظر فيها الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية على التنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتقديم إيضاحات بشأنه وتفسيره. وتُعتبر المسائل التي تتجاوز نطاق توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مسائل بحثية طويلة الأجل.

١٤ - ويرد في الفرع الثاني من ملحق هذا التقرير وصف مفصل للمسائل المدرجة في برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية التي ينظر فيها حاليا الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري. ويمكن الاطلاع على هذا البرنامج من خلال الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/research.asp.

جيم - الأدلة والكتيبات

١٥ - يُيسر الفريق العامل وضع توجيهات بشأن تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها من أجل تعزيز القدرات الإحصائية في مجال تجميع الحسابات القومية. ففي عام ٢٠١٦، اكتمل وضع الدليلين التاليين: دليل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المنقح عن قياس الأسعار والأحجام في الحسابات القومية ودليل اللجنة الاقتصادية لأوروبا لقياس رأس المال البشري. وترد قائمة مفصلة بالمنشورات المنجزة والمنشورات الجاري إعدادها وتلك المزمع إصدارها في الفرع الثالث من ملحق هذا التقرير.

ثالثا - برامج أعمال أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

١٦ - يواصل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دوليا في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقا لبرنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له. وعلى هذا النحو، تشمل الأنشطة مختلف جوانب عملية إنتاج إحصاءات الحسابات القومية على النحو الذي يتجلى في مختلف حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية التي نظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية.

١٧ - ويرد في الفرع الرابع من ملحق هذا التقرير موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية التي اضطلعت بها المنظمات الأعضاء في الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام ٢٠١٦ وللأنشطة المقررة لعام ٢٠١٧.

رابعا - الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية

١٨ - بناء على طلب اللجنة الإحصائية، تقوم شعبة الإحصاءات بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الإقرار بالحاجة إلى بيانات الحسابات القومية الفصلية من أجل تيسير اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسات، لا تتوفر هذه البيانات إلا بخصوص ٧٥ بلدا تقريبا. ولذلك، لا يتم تقييم إلا توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية. ويستند التقييم الوارد في هذا الفرع إلى الردود الواردة على الاستبيان المتعلق بالحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الماضية (من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥).

١٩ - وتُقدِّم غالبية الدول الأعضاء (٩٥ في المائة) بيانات الحسابات القومية، على الرغم من أن ما يقارب ١٥ في المائة منها لا تقدِّم تلك البيانات كل عام و ٥ في المائة لم تُقدِّم بياناتٍ على الإطلاق خلال فترات الإبلاغ الخمس الماضية. ويُظهر تقييمٌ لحُسنِ توقيت تقديم بيانات الحسابات القومية أن نسبة الدول الأعضاء القادرة على تقديم بيانات بفارق زمني يقل عن سنة واحدة لا تبلغ سوى نحو ٦٠ في المائة. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٣ في المائة من الدول الأعضاء عند احتساب تقديم البيانات بفارق زمني يصل إلى سنتين.

٢٠ - وفيما يتعلق بالامتثال المفاهيمي، طُبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ في نحو ٩١ في المائة من الدول الأعضاء. وحُدِّد الموعد النهائي لتقديم استبيان نظام الحسابات القومية في شهر آب/أغسطس من كل عام. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٦، كانت ٧٢ دولة عضوا قد طبقت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو طبقته جزئيا في تجميع حساباتها القومية. وقدّمت كل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو تقريبا وكل اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى و ٨٧ في المائة من البلدان النامية بيانات عن الحسابات القومية وفقا لمنهجية نظام عام ١٩٩٣ أو نظام عام ٢٠٠٨. وزادت نسبة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي طبقت إما نظام عام ١٩٩٣ أو نظام عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨١ في المائة و ٩٥ في المائة، على التوالي.

٢١ - ويُقيَّم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام معيار ”مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات“[٣] ومقياس ”مؤشرات التطور“[٤]. ويتبين من نتائج التقييم أن نسبة ٥٣ في المائة فقط من الدول الأعضاء تقدم حاليا جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات. وهذا الانحسار في نطاق بيانات الحسابات القومية يعزى أساسا إلى عدم إبلاغ بقية بلدان العالم عن حساباتها، مما يُبرز ضرورة دمج إحصاءات ميزان المدفوعات في الحسابات القومية.

خامسا - تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها

٢٢ - يواصل الفريقُ العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجانُ الإقليمية تنسيقَ أنشطة جمع البيانات وتبادلها بهدف تيسير نقل البيانات من الدول الأعضاء إلى المنظمات وفيما بين المنظمات حتى يتسنى بذلك التخفيف من عبء الاستجابة الملقى على عاتق الدول الأعضاء. ويستمر ازدياد الطلب على الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية العالية الجودة. ويقتضي عدد من المبادرات العالمية جمعَ بيانات الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، وأبرز هذه المبادرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والندوات الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات، والجولة الجديدة من برنامج المقارنات الدولية، وتقرير اللجنة المعنية بالفقر في العالم التابعة للبنك الدولي (تقرير أتكينسون)، ومبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، وفرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي في مجال البيانات، والمرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، ويؤثر جميع هذه المبادرات في برامج إحصاءات الحسابات القومية.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٣ - تتضمن المجموعة الحالية من المؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة عددا من المؤشرات التي تكتسي إحصاءات الحسابات القومية أهمية بالغة بالنسبة إليها. وحدّد تحليلٌ أولي لقائمة المؤشرات عدداً كبيراً من المؤشرات التي تتصل بالحسابات القومية والتي تغطي نحو ١١ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن ثمّ فإن تناسق إحصاءات الحسابات القومية المستخدمة في المؤشرات أمرٌ أساسي لضمان الجودة

(٣) يرد تعريف مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات في تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (انظر E/CN.3/2001/7) وتقرير الفريق العامل المقدم إلى لجنة الإحصاءات (انظر E/CN.3/2011/6).

(٤) يرد وصف منهجية مؤشرات التطور في تقريرَي الفريق العامل المقدمين إلى لجنة الإحصاءات (انظر E/CN.3/1997/12 و E/CN.3/2011/6).

العالية للمعلومات واتساقها. وإضافة إلى ذلك، يلزم توخي الكفاءة في أنشطة التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات الراعية الدولية للتخفيف من عبء الاستجابة وكفالة اتساق المعلومات. ويجري العمل على استعراض البيانات الوصفية للمؤشرات المرتبطة بإحصاءات الحسابات القومية، وعلى إنشاء آلية للتعاون بخصوصها فيما بين الوكالات الراعية الدولية.

مبادرة الندوة الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية

٢٤ - من المبادرات الهامة المتخذة على الصعيد الإقليمي مبادرةُ الندوة الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية. وعقدت أول ندوة في عام ٢٠٠٦ بهدف توجيه وتنسيق أعمال تطوير الإحصاءات في أفريقيا. وركّزت الندوات الست الأولى على جولة عام ٢٠١٠ من تعدادات السكان والمساكن، وعلى النهوض بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا. وبدءا من عام ٢٠١٦، تحول مناط تركيز الندوة إلى الإحصاءات الاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتسعى الندوة إلى كفالة جملة أمور منها اعتمادُ وتطبيق المعايير الإحصائية الدولية من أجل مواءمة الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا، وتعزيزُ الإحصاءات الاقتصادية الأساسية لأغراض تجميع الحسابات القومية، وتحسينُ وترشيد عملية إعداد الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية، ونشرُ الإحصاءات الاقتصادية وإتاحة الاطلاع عليها في الوقت المناسب لأغراض صياغة السياسات وصنع القرارات، واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية في دعم التنمية المستدامة.

٢٥ - ويُنسق العمل في المنطقة أيضا في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي توفر إطارا استراتيجيا للتحول الاجتماعي الاقتصادي في أفريقيا على مدى السنوات الخمسين المقبلة. وتتضمن خطة عام ٢٠٦٣ مجموعة من الأهداف والمؤشرات الهامة بالنسبة إلى المنطقة والتي تتوافق مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

برنامج المقارنات الدولية وأثره في برامج الحسابات القومية

٢٦ - في ضوء التوصيات المقدمة من فريق أصدقاء الرئيس بشأن تقييم جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية، كرّست اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين، البرنامج بوصفه عنصراً دائماً في برنامج العمل الإحصائي العالمي. واعتبارا من عام ٢٠١٧، سينفذ البرنامج بشكل منتظم وأكثر تواترا، والهدف من ذلك هو الوصول إلى تنفيذ البرنامج بانتهاج نهج الاستقصاءات المتجددة، وهو بمثابة نظام من الاستقصاءات المتجددة على مدى الدورة، سعيا إلى التخفيف من العبء الملقى على مكاتب الإحصاءات الوطنية وإتاحة المزيد من المرونة في إجراء الاستقصاءات وفقا للظروف الخاصة بالبلدان المشاركة. وأشارت اللجنة إلى

ضرورة توخي تحقيق التآزر في إعداد إحصاءات الأسعار من خلال إيجاد تكامل بين البرنامج وأنشطة استقصاءات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، بغية تحسين الاتساق بين إحصاءات الأسعار ومواصلة التخفيف مما يطلبه البرنامج من مكاتب الإحصاءات الوطنية. وينبغي أن يكون العمل في سياق البرنامج أكثر اتساقا مع برنامج العمل العادي القطري المتعلق بالحسابات القومية، ولا سيما إعداد الناتج المحلي الإجمالي على أساس الإنفاق.

٢٧ - وأنشأت اللجنة هيكل إدارة البرنامج، الذي ستستمر الوكالات المنفذة العالمية والإقليمية والوطنية في تنفيذ البرنامج في إطاره، تحت الإشراف العام لمجلس إدارة وبتوجيه من الفرقة الاستشارية التقنية. وبغية كفالة التنسيق الفعال بين الوكالات العالمية والإقليمية، أنشأت اللجنة فريق تنسيق مشترك بين الوكالات تابع للبرنامج. ويقوم هذا الفريق المشترك بين الوكالات حاليا بتنسيق الأعمال التحضيرية لإطلاق دورة عام ٢٠١٧ من الاستقصاءات ودعم البلدان في تنفيذ أنشطة البرنامج. ومن المقرر إصدار نتائج جولة المقارنات لعام ٢٠١٧ في نهاية عام ٢٠١٩.

تقرير أتكينسون عن قياسات الفقر في العالم

٢٨ - قامت اللجنة المعنية بالفقر في العالم، التي يقودها السير أنطوني أتكينسون، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بتقديم توصياتها بشأن كيفية قياس ورصد الفقر في العالم بصورة أشمل دعماً لهدفَي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك. وتتعلق توصيتان من التوصيات الـ ٢١ بالحسابات القومية. فالتوصية ٤ تقترح أن يقوم البنك بالأخذ بزمام المبادرة في إطار فريق عامل إحصائي مشترك معني بالإحصاءات عن استهلاك الأسر المعيشية. وسوف يحدد هذا الفريق العامل مبادئ توجيهية لقياس استهلاك الأسر المعيشية وسوف يدرس علاقة هذا الاستهلاك بدخل الأسر المعيشية (الذي تقيسُه الاستقصاءات) وبمجاميع الاستهلاك المستقاة من نظم الحسابات القومية. أما التوصية ٧، فتقترح أن يعمل البنك، بالاشتراك مع الوكالات الإحصائية الوطنية وهيئات إحصائية أخرى، على وضع مؤشر سنوي لمستويات معيشة الأسر المعيشية يقوم على الحسابات القومية ويكون متّسقا مع الممارسة المتبعة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

٢٩ - وتتّفق إدارة البنك الدولي مع الاتجاه العام لهاتين التوصيتين، وتشير إلى أنه ينبغي عدم الاستهانة بحجم الاستثمارات المطلوبة وبتعقيد الشراكات اللازمة لتنفيذهما. ويمكن تحقيق الكثير بمضافرةِ الجهود مع فريق الخبراء المعني بالتفاوتات في الحسابات القومية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالبناء على عمله، على سبيل المثال. فمنذ عام

٢٠١١، عمل هذا الفريق على وضع منهجية لتجميع مقاييس لتوزُّع الدخل والاستهلاك والادخار حسب مجموعات الأسر المعيشية. وفي الآونة الأخيرة، ركز الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية على تحسين المعلومات عن توزُّع مداخيل الأسر المعيشية ونفقاتها ومدخراتها وثرواتها. ويُرجح أن يستغرق تنفيذ هذه التوصيات مدة زمنية طويلة قبل أن تؤتي ثمارها.

مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية

٣٠ - أُحرز تقدم كبير في مجال تبادل إحصاءات الاقتصاد الكلي باستخدام المعايير التي حددتها مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وتوجد على الصعيد العالمي تعاريف هياكل بيانات تتعلق بالحسابات القومية، بما في ذلك إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات ميزان المدفوعات، والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتتولى إعداد وتعهد تعاريف هياكل البيانات المجموعة المكلفة بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي، حيث تمثل كافة المنظمات الدولية ذات الصلة. ويتولى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تعهد تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بالحسابات القومية، بينما يتولى صندوق النقد الدولي تعهد تعاريف هياكل البيانات ذات الصلة بميزان المدفوعات، وتتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعهد تعاريف هياكل البيانات ذات الصلة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتولت المجموعة المكلفة المسؤوليةَ عن التواصل والتشاور اللازمين بشأن تعاريف هياكل البيانات وتطبيقها. وعلاوة على ذلك، اتخذ قرار مؤخرا بأن توضع أيضا على الصعيد العالمي تعاريف لهياكل البيانات في مجال إحصاءات الأسعار، وذلك وفقا لنهج تدريجي، بدءا من البيانات عن مؤشرات أسعار الاستهلاك.

٣١ - وفيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية على الصعيد القطري، يمكن القول إن تقدما ملحوظا قد أُحرز. فعلى الصعيد الأوروبي، باتت الاستعانة بمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية في مجال الحسابات القومية أمراً إلزامياً، وهناك عدد متزايد من البلدان تشرع في الاستعانة بالمبادرة. وقد كان لوضع تعاريف هياكل البيانات العالمية المشار إليها أعلاه دورٌ هام في هذا الصدد.

فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي في مجال البيانات

٣٢ - على الصعيد الدولي، أُنشئت، تحت رعاية الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، فرقةُ العمل المعنية بالتعاون الدولي في مجال البيانات لتكون بمثابة هيكل دائم. وشُرع في إعداد أول مجموعة بيانات مشتركة عن الناتج المحلي الإجمالي

والسكان في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، والعمل متواصل لإعداد مزيد من مجموعات البيانات (حسابات القطاع المؤسسي، وميزان المدفوعات). وإضافة إلى ذلك، يعتزم تطبيق أسلوب لاستقاء البيانات بناء على إخطار من المستعمل في سبيل زيادة تبسيط الإطار التقني لتبادل البيانات. وتستند هذه التطورات تماما إلى ما وُضع في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية من تعاريفٍ لهياكل البيانات ومعاييرٍ لتبادل البيانات على الصعيد العالمي. ويُشرف على الأعمال فريق توجيهي يتبع للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، ويُشرف على أعمال الأفرقة الفرعية المواضيعية. ومن السمات الرئيسية للتعاون تحديدُ توزيعٍ واضح للمسؤوليات بين المنظمات الدولية المشاركة للتأكد من أن مجموعات البيانات المشتركة متطابقةٌ في قواعد بيانات كلٍ من هذه المنظمات.

مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات

٣٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أقرّ وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية لبلدان مجموعة العشرين إطلاقَ المرحلة الثانية من المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات، التي تأتي كاستمرارية للمرحلة الأولى، لكنها تضع أهدافا أكثر تحديدا لأنشطة المجموعة لتجميع ونشر حد أدنى من مجموعات البيانات المشتركة التي تعكس الاحتياجات المتغيرة على صعيد السياسات. وفي إطار هذه المبادرة الجديدة المحدد إطارها الزمني في خمس سنوات، يقوم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية بالترويج لعشرين توصية في إطار ثلاث فئات، هي رصد المخاطر في القطاع المالي؛ وأوجه الضعف والترابط والآثار العرضية، وتبادل البيانات والإبلاغ بالإحصاءات. وحُدّدت سبع توصيات باعتبارها أولويات، وتشمل تلك المتصلة بإحصاءات الأوراق المالية وحسابات القطاع المؤسسي. وتهدف المرحلة الثانية من المبادرة إلى جعل اقتصادات مجموعة العشرين تتبع معايير إحصائية مشتركة أرفع، على أنه يجري اتباع نهج مرن في ما يتعلق بالخطوات الوسيطة لتحقيق الأهداف الواردة في خطة عمل كل توصية من التوصيات. وتُشجّع اقتصادات البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين التي بلغت مراحل أكثر تقدما من التنفيذ على أن تُحرز تقدما يتجاوز الأهداف المحددة. وحيثما أمكن، ستحدد نماذج البيانات لتجميع مجموعات البيانات ونشرها. ومع أن المبادرة موجّهة إلى مجموعة العشرين، فإن اقتصادات بلدان أخرى أعضاء في مجلس تحقيق الاستقرار المالي تشارك فيها، بينما تنفذ مجموعة أكبر من البلدان توصيات ذات صلة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المرحلة الثانية من المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات، انظر التقرير المرحلي الأول الذي أعده صندوق النقد الدولي وأمانة مجلس تحقيق الاستقرار المالي في

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهو متاح من خلال الرابط التالي: www.imf.org/external/np/g20/pdf/2016/090216.pdf.

سادسا - نقاط للمناقشة

٣٤ - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) إبداء آرائها في برنامج البحوث المتعلق بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ب) النظر في بلورة توجيهات للتجميع تخص المفاهيم والتوصيات لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ دعماً لتطبيقه على الصعيد الوطني؛

(ج) إبداء آرائها في الأنشطة الأخرى في إطار برامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية؛

(د) إبداء آرائها فيما يتعلق بنطاق تجميع الحسابات القومية ومدى حسن توقيته ومدى استيفاء قياسه، بما في ذلك التحول إلى العمل بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(هـ) إبداء آرائها بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنسيق أنشطة تجميع البيانات وتبادلها.